الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤

مكرم محمد أحمد

هل تسمح الظروف السياسية الراهنة بتغيير نوعى فى علاقة مصر مع إسرائيل؟

الأسباب والمبررات التى تجعل انضمام مصر إلى «الكويز» خطوة ضرورية

فى خطوة مهمة لتشجيع ومضاعفة صادراتها إلى السوق الأمريكية، وقعت مصر أمس مع الولايات المتحدة اتفاقا اقتصاديا مهما للمناطق الصناعية المؤهلة المعروفة باسم الكويز، يسمح لمنتجات سبع مناطق صناعية مصرية فى القاهرة الكبرى والإسكندرية وبورسعيد بالنفاذ الفورى إلى السوق الأمريكية دون تعريفة جمركية أو قيود تحدد حصص كميات التصدير، طالما تراعى هذه المنتجات قواعد المنشأ، وتستخدم فى مكوناتها نسبة من المدخلات الإسرائيلية فى حدود ١١,٧ ٪ من قيمة المنتج، وسوف تتمتع جميع الصناعات الموجودة بهذه المناطق الثلاث بهذه المعاملة التفضيلية ومنها منتجات الصناعات الغذائية والأثاث، والصناعات الهندسية والكيماوية، لكن أهم الصناعات التى يمكن أن تستفيد من هذه الميزات التفضيلية صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التى سوف تعفى بمقتضى هذا الاتفاق من رسوم للتعريفة الجمركية تصل إلى حدود ٣٠ فى المائة من قيمة المنتج، بما يزيد من فرصة المنتج المصرى على المنافسة فى السوق الأمريكية لتمتعه بهذه الميزة التفضيلية التى تقلل تكاليف إنتاجه وتخفض سعره، وتزيد من فرص الإقبال على شرائه.

وطبقا لدراسة أعدتها وزارة التجارة والصناعة المصرية سوف يستفيد من هذا الاتفاق الذى لايحده موعد زمنى لانتهاء هذه المعاملة التفضيلية، ولا يلزم مصر بمنح ذات المعاملة للمنتجات الأمريكية فى السوق المصرى، مئات من مصانع الملابس الجاهزة فى مصر التى كان يمكن أن تغلق أبوابها وتسرح عمالها عند انتهاء العمل فى الولايات المتحدة بنظام حصص الاستيراد مع بداية عام ٢٠٠٥، الذى كان يعطى لعدد من الدول بينها مصر فرصة النفاذ إلى السوق الأمريكية فى إطار حصص محددة يتم الاتفاق عليها بين البلدين، ومع إلغاء نظام الحصص عام ٢٠٠٥ تطبيقا لاتفاقات الجات، كان يمكن لمصر أن تفقد ١٥٠ ألف فرصة عمل إن لم تسارع بتوقيع اتفاقية «الكويز» التى تعفى مصر من نظام الحصص، وتمكنها من الاستفادة بترتيبات تفضيلية أكثر سخاء، ينظمها قانون أمريكى أصدره الكونجرس

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأمريكى عام ١٩٩٦ بهدف إنشاء علاقات سلام بين دول الشرق الأوسط، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، يسمح لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة فى الدول العربية بالدخول الفورى إلى السوق الأمريكية دون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب، شريطة احتواء هذه الصادرات على نسبة مكونات من الإنتاج الإسرائيلى فى حدود ١١,٧ فى المائة والالتزام بقواعد المنشأ التى تفرض أن يكون حجم المكون المحلى فى أى من هذه الصادرات فى حدود ٣٥ فى المائة، على الأقل، كما تسمح قواعد المنشأ باستخدام مدخلات فلسطينية من قطاع غزة والضفة تصل إلى حدود ١٥ فى المائة من قيمة المنتج المحلى الذى يتم تصديره إلى السوق الأمريكى.

❑❑❑

والحق أن مصر قد تأخرت كثيرا فى الاستفادة من هذا القانون بدوافع الحساسية المفرطة التى أضرت بمصالحها

دون مبررات موضوعية كافية، لأن مصر ترتبط بعلاقات سلام مع إسرائيل تنتابها عوارض مختلفة، أحيانا ماتكون دافئة، وكثيرا ماتكون شديدة البرودة طبقا لمواقف الحكومة الإسرائيلية من مسيرة السلام وأسلوب تعاملها مع الفلسطينيين، لكنه فى كل الأحوال ثمة علاقات سلام مصرية ـ إسرائيلية يحرص عليها الجانبان، وتسعى مصر على وجه الخصوص كى تمتد مظلة السلام العادل لتشمل كل مسارات الصراع العربى ـ الإسرائيلى خصوصا الصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى باعتباره لب مشكلة الشرق الأوسط، كما أن هناك اتفاقات اقتصادية بين البلدين لاتزال جد متواضعة، لم يتجاوز حجم التبادل التجاري ٥٠ مليون دولار، يقترب فيها حجم الواردات المصرية من حجم صادراتها مع إسرائيل.

وبكل المقاييس فإن الفائدة المحققة لمصر من انضمامها إلى اتفاقية الكويز تفوق كثيرا حجم الفائدة التى يمكن أن تحققها إسرائيل، لأن نسبة المكون الإسرائيلى فى المنتج المصرى الذى يمكن تصديره للولايات المتحدة لايزيد على ١١,٧ فى المائة، الأمر الذى يجعل إهدار الاستفادة بهذا القانون إهداراً للمصلحة المصرية، خصوصا أن اتفاقية «الكويز» التى تمثل أكثر صور المعاملات التفضيلية فى الولايات المتحدة سخاء، تفتح آفاقاً واسعة لزيادة حجم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة فى مجالات عديدة خصوصا صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، حيث تؤكد تقديرات القائمين على هذه الصناعة أنها يمكن أن تتضاعف فى

غضون خمس سنوات إلى حدود ٤ مليارات دولار، تتيح فرص عمل جديدة تصل إلى ٢٥٠ ألف فرصة عمل، فكيف يمكن إهدار هذه الفرصة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

د. أحمد نظيف

م. رشيد محمد رشيد

د. يوسف بطرس غالى

ومن وجهة نظر أخرى، فإن إهدار فرصة الانضمام إلى اتفاقية الكويز أمر يمس العلاقات المصرية الأمريكية بأكثر مما يمس العلاقات المصرية - الإسرائيلية، لأن الطرفين الأساسيين فى الاتفاق هما مصر والولايات المتحدة..، صحيح أن مصر يمكن أن توقع اتفاقاً مساعداً مع إسرائيل لتحديد المجالات التى يمكن فيها استخدام هذه النسبة من المكونات الإسرائيلية فى منتج مصرى يتم تصديره إلى الولايات المتحدة، لكن استخدام المكون الإسرائيلى لتمرير الصادرات المصرية إلى أمريكا، لايبرر عملا أو قانونا كما أنه لايشكل أى إلزام لمشاركة رأس المال الإسرائيلى فى أى من مشروعات هذه المناطق المؤهلة إلا أن ترى مصر أن ذلك يمكن أن يدخل فى صالحها.

وإذا كان الأمر يمس فى جوهره علاقات مصر الاقتصادية مع الولايات المتحدة التى تمثل الآن أكبر شريك اقتصادى لمصر، سواء فى حجم التبادل التجارى بين البلدين أو فى حجم المعونة الأمريكية لمصر «١,٧ مليار كل عام» يصبح من الضرورى لمصر أن تبحث عن كل الوسائل الممكنة التى تزيد حجم صادراتها إلى الولايات المتحدة كى تصحح الخلل الجسيم فى ميزان التبادل التجارى بين مصر وأمريكا، وتعوض الخفض المتواصل فى المعونة الأمريكية لمصر، وتتمكن من النفاذ إلى السوق الأمريكية التى لاتزال تمثل أضخم أسواق العالم وأكثرها نشاطاً وثراء.

❑❑❑

وبالطبع فإن زيادة حجم الصادرات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصرية إلى العالم الخارجى هو الحل الصحيح لمشكلة البطالة فى مصر، لأن زيادة الصادرات تساعد على خلق فرص عمل حقيقية تزيد الناتج الوطنى المحلى، وترفع مستوى المعيشة، وتفتح أبواب الرزق لمئات الآلاف من شباب مصر الذين يدخلون سوق العمل كل عام، وإذا كانت مصر تحتاج إلى ٦٠٠ ألف فرصة عمل كل عام كى تلبى مطالب شبابها الذى يتوق إلى فرصة عمل منتج، فإن الطريق الوحيد والصحيح لتحقيق هذا الهدف هو التركيز على هدف التصدير، واعتباره كما قال الرئيس مبارك قضية حياة أو موت، وإسقاط كل القيود والعقبات التى تحول دون تدفق الاستثمارات على مصر للمساهمة فى مشروعات إنتاجية ضخمة ومتوسطة وصغيرة تستهدف زيادة قدرة مصر على المنافسة فى أسواق العالم.

وما من شك فى أن انضمام مصر إلى اتفاقية «الكويز» سوف يزيد من قدرة مصر على جذب استثمارات جديدة تريد الاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية التى تعطى للمنتج المصرى فى إطار شروط المنشأ حق النفاذ الفورى والحر إلى السوق الأمريكية دون قيود الحصص أو الجمارك، خصوصا أن حجم صادرات مصر من المنسوجات والملابس الجاهزة لايزال فى حدود مليار دولار يمكن أن ترتفع إلى ٥ مليارات فى غضون سنوات محدودة، ويمكن أن تزيد على ذلك مع عودة تدفق الاستثمارات إلى مصر، لأن الصين وحدها تصدر كل عام إلى

الأسباب والمبررات التى تجعل انضمام مصر إلى «الكويز» خطوة ضرورية

الولايات المتحدة بما قيمته ٤٧ مليار دولار منسوجات وملابس جاهزة، وبرغم أن مصر وقعت اتفاقية «الكويز» أمس فقط، ثمة عشرات من العروض القادمة من تركيا والمكسيك والبرازيل وعدد من المستثمرين المصريين يعرضون الاستثمار فى مشروعات من هذا النوع داخل مصر، تتمتع بحقوق

الأفضلية التى تقدمها اتفاقية «الكويز»، ومع ذلك تظل القيمة الأساسية لاتفاقية «الكويز» أنها تمهد الطريق لإقامة منطقة تجارية حرة بين مصر والولايات المتحدة، تؤكد دراسات وزارة التجارة والصناعة أنها يمكن أن تزيد الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١,٨ فى المائة وترفع معدل نمو الصادرات المصرية إلى أمريكا بنسبة ٥١٪، وإلى دول الاتحاد الأوربى بنسبة ٣١ فى المائة، وإلى الدول العربية بنسبة ٣٠ فى المائة لأن النفاذ إلى السوق الأمريكية يساعد على نفاذ المنتج المصرى إلى كل أسواق العالم.

❑❑❑

إن تجربة الأردن مع اتفاقية «الكويز» التى وقعتها الأردن والولايات المتحدة عام ١٩٩٩ أى قبل مصر بخمسة أعوام، تشير إلى نجاح ملحوظ حققه الأردن فى قيمة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

صادراته إلى الولايات المتحدة، التى ارتفعت من مليونى ونصف المليون دولار إلى ما يقرب من ٦٠٠ مليون دولار، كما زادت فرص العمل بنسبة ٦٣ فى المائة، نسبة كبيرة منها تذهب إلى عمال أجانب استوردهم الأردن من الخارج، كما ارتفع حجم الاستثمارات هناك بصورة ملحوظة.

صحيح أن الأردن «٥ ملايين نسمة» يظل بلداً صغير الإمكانات قياسا على مصر «٦٧ مليون نسمة»، لكن الأرقام تشير إلى تفوق نسبى فى الأردن فى نسبة الاستثمارات والصادرات السلعية قياسا على الناتج المحلى للبلدين، والتوقعات المصرية تقول إن انضمام مصر إلى اتفاقية «الكويز» يمكن أن يحقق لها فوائد أكبر مما تحقق للأردن لفروق القدرة

الاقتصادية، مع احتمالات كبيرة لزيادة حجم الاستثمارات الخارجية فى مصر بسبب اتساع السوق المصرية.

ولا أريد أن أسترسل فى سرد توقعات وتنبؤات معظمها حكومى المصدر، يمكن أن تصبح مجرد أضغاث أحلام إن لم يساندها جهد شجاع وخلاق من حكومة الدكتور أحمد نظيف، يسقط كل الذرائع والعقبات التى تحول دون تدفق الاستثمارات على مصر بمعدلات معقولة، ويقلص سلطة البيروقراطية الحكومية التى تعيق بأكثر مما تساعد، ويقدم مصلحة مصر على أية حساسيات مفرطة، ويستثمر كل فرصة متاحة تساعد على نفاذ المنتج المصرى إلى أسواق الخارج، ويعيد تهيئة مناخ مصر الاقتصادى بما يساعد على تشجيع المبادرات الوطنية، وجذب رءوس أموال عربية ضخمة تود الاستثمار فى مصر لكنها تخشى متاعب البيروقراطية، وتقلب القرار، وغياب القدرة على التنبؤ بتوجهات الغد.

□□□

ويبقى السؤال المهم،

إن كانت كل الظروف الاقتصادية فى صف انضمام مصر إلى اتفاقية «الكويز»، التى يمكن أن تضاعف صادرات مصر إلى الولايات المتحدة إن التزمت بقواعد المنشأ، وسمحت بوجود نسبة محددة من مدخلات إسرائيلية الصنع فى أى إنتاج مصرى يتم تصديره إلى الولايات المتحدة، فهل تساعد الظروف السياسية السائدة فى الشرق الأوسط على هذا التغيير النوعى فى علاقات مصر مع إسرائيل والولايات المتحدة؟!.

الظواهر كلها تقول نعم، هناك متغيرات طرأت على الموقفين الأمريكى والإسرائيلى بعد رحيل عرفات، وثمة فرصة سانحة لتحريك جهود التسوية بعد التحول الذى طرأ على موقف الرئيس الأمريكى، وجعله يدرك ضرورة قيام الدولة الفلسطينية فى كسب حربه على الإرهاب، كما أن هناك تغيراً ملحوظاً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فى الموقف الإسرائيلى، واستعدادا أكبر للتعاون مع الفلسطينيين، وإدراكا متزايدا لأهمية الدور المحورى الذى يمكن أن تلعبه مصر من أجل ضمان انسحاب إسرائيل من غزة وجزء من الضفة فى مناخ آمن يضمن قدراً متزايداً من التنسيق مع الجانب الفلسطينى.

ولا أعتقد أن مصر قد غيرت شيئا من ثوابت موقفها فى قضية السلام، لأن المعلن حتى الآن من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، أن انسحاب غزة سوف يكون جزءا من تطبيق خارطة الطريق، وأن المصريين سوف يكونون هم المسئولين عن أمن حدودهم مع قطاع غزة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من ممر فيلادليفيا، وأن الطرفين الأمريكى والإسرائيلى، سوف يبذلان غاية جهدهما كى تتم الانتخابات الفلسطينية فى مناخ نظيف وديمقراطى، تزول فيه الحواجز والموانع التى تفرض الحصار على المدن الفلسطينيه، وتنسحب فيه دبابات الإسرائيليين من كل المناطق المأهولة، ويكون فيه للفلسطينيين فى القدس الشرقية الحق فى الانتخابات والترشيح كما حدث فى انتخابات ١٩٩٦.

وربما يكون الموقف الأكثر حذرا أن تأخذ مصر موقف الترقب والانتظار، تفعل مثل الباقين، تكتفى بالفرجة من بعد دون الانغماس فى الموقف، لكن مصر إن فعلت ذلك تساعد على تقزيم دورها، بل لعلها تكون قد أخلت بمسئولياتها تجاه الشعب الفلسطينى لأن قيمة مصر أن تأخذ المبادرة، وتعمق المسار الصحيح، تساند مايستحق المساندة وترفض ماينبغى رفضه، وتدرك أن السلام العادل قد أصبح مسئوليتها الأساسية، وأنها مصدر الشرعية الوحيد لكل خطوة صحيحة تتم على الطريق❑

مكرم محمد أحمد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: المصور

التاريخ : ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤

التوقيع على الاتفاقية أمس الثلاثاء

القطاع الخاص صاحب المبادرة للدخول إلى «الكويز»

الرئيس مبارك اثناء استقباله روبرت زوليك الممثل التجارى الأمريكى

❐ فى إطار توقيع مصر على اتفاقية «الكويز» استقبل الرئيس حسنى مبارك صباح أمس الثلاثاء – روبرت زوليك الممثل التجارى الأمريكى والوفد المرافق .

كما استقبل إيهود أولمرت نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والتجارة الإسرائيلى والوفد المرافق له واللذان زارا مصر للتوقيع على اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة والمعروفة باسم «الكويز» بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل.

وصرح السفير ماجد عبد الفتاح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الحديث خلال لقاء الرئيس وايهود اولمرت وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى تناول الجانب السياسى فى ضوء التقدم فى العملية السياسية والعمل على تنفيذ الانسحاب من غزة وبعض مناطق الضفة على أن يتلوه تنفيذ متتال لكافة بنود خارطة الطريق سيسهل من اتخاذ خطوات اضافية وسيدعم تفعيل اتفاق الكويز ووضعه موضع التنفيذ المتكامل من الجانبين. وقال «إننا لا نستطيع أن نغفل الجانب السياسى لأنه له دور فى دفع الجانب الاقتصادى».

وأضاف أن أولمرت نقل للرئيس مبارك رسالة من أرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل عن التعاون الاقتصادى وتطلع إسرائيل لمزيد من التعاون فى هذا المجال مع مصر ومع أطراف ثالثة وتجمعات أخرى.

وأوضح السفير ماجد عبد الفتاح أن فكرة اتفاق (الكويز) بدأت أساسا من القطاع الخاص المصرى فى مجال النسيج والأقمشة الذى كان صاحب المبادرة الأولى فى طرح الحوار وسافر وفد من القطاع الخاص المصرى إلى إسرائيل والتقى مع ممثلى القطاع الخاص الإسرائيلى العامل فى هذا المجال ثم عندما حدث الاتفاق بين الجانبين تطور الأمر إلى اتفاق بين الحكومات.

وأكد السفيرماجد عبد الفتاح أن موضوع عودة السفير المصرى إلى إسرائيل لم يطرح خلال لقاء الرئيس مبارك مع ايهود أولمرت نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى.. وقال إننى سبق أن تحدثت عن أنه من الطبيعى أن يكون لدينا سفير فى إسرائيل ولكننا نربط ذلك بإحراز تقدم فى العملية السلمية وفى الوقت الذى نرى أن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وأثناء استقباله إيهود أولمرت وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى

عودته ستخدم عملية السلام فسوف يعود السفير .

وأوضح السفير ماجد عبد الفتاح أن اتفاقية «الكويز» ليست إجبارية على كل المصانع العاملة فى المناطق الصناعية المنضمة إليها وإنما هى اتفاقية اختيارية فمن يرغب من رجال الأعمال يمكنه الدخول فيها بل إن هناك مطالبات من بعض المناطق الصناعية التى لم تشملها هذه الاتفاقية بالانضمام إليها .

ومن جانب آخر شهد الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بمقر المجلس بالقاهرة أمس الثلاثاء التوقيع على اتفاقية «الكويز» بين كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .

وقع على الاتفاقية عن الجانب المصرى المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة وعن الجانب الأمريكى روبرت زوليك الممثل التجارى الأمريكى وعن الجانب الإسرائيلى ايهود أولمرت نائب رئيس الوزراء وزير التجارة والصناعة.

وصرح المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة الخارجية والصناعة بأن مباحثات الرئيس حسنى مبارك والممثل التجارى الأمريكى روبرت زوليك كانت مثمرة. موضحا أن مصر والولايات المتحدة تتمتعان بشراكة استراتيجية قوية من أجل إقرار السلام والاستقرار والتنمية فى الشرق الأوسط.

قال السفير روبرت زوليك الممثل التجارى الأمريكى إن الرئيس بوش حدد خطة لإقامة منطقة تجارة حرة فى الشرق الأوسط ليس فقط مع مصر، ولكن جميع الدول فى المنطقة مضيفا أن الولايات المتحدة تعمل فى اتجاه الإعداد لهذه الخطوة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية